J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 7(10): 977 - 984, 2016

Analysis of the Informal Social Control Mechanisms in Rural Families of New Valley Governorate

Jacinthe I. Rihan and Hend M. Diab
Rural Sociology and Agriculture Extension Department, Faculty of Agriculture, Ain shams University, Egypt

تحليل آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الأسرة الريفية بمحافظة الوادي الجديد

جاسنت إبراهيم ريحان وهند مختار دياب
قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر

الملخص

تلعب آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي دوراً كبيراً فى استقرار الأسرة، ودعم المعايير والقيم السلوكية داخلها، وتقليل الانحرافات التى قد تنشأ بين أفرادها فى ظل الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها البلاد فى أعقاب ثورتين زلزلتا كيان المجتمع المصري. واستهدفت الدراسة الحالية: ١) رصد أسباب الخلافات التي قد تنشأ داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة، ٢) دراسة آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي المستخدمة داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة، (وذلك من خلال تحديد الأطر القانونية والبشرية والمكانية التى يتم فيها حل الخلافات الأسرية، وتحديد آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي المستخدمة في ضبط سلوك أفراد الأسرة، و٣) تحديد العوامل المؤثرة في آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي المستخدمة داخل الأسرة الريفية. ولقد جمعت البيانات الميدانية من عينة قوامها ١٦٢ مبحوث من أرباب الأسر في قرية المنيرة التابعة لمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد تمثل نحو ٢٣% من إجمالي أرباب الأسر بالقرية، وذلك باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية أعدت لتحقيق أهداف الدراسة جمعت خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ وحتى يناير ٢٠١٦. واستخدمت التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والمتوسط المرجح (الوزن النسبي) وإختبار مربع كاى لعرض وتحليل النتائج. وتشير النتائج إلى رصد ستة أسباب رئيسية للخلافات الأسرية وهي: عدم اتفاق الزوجين حول بعض القرارات الأسرية حيث احتل قمة الأسباب بوزن نسبي (٤٨%). وتشير النتائج إلى قيام الزوجين بحل مشاكلهم بأنفسهم بنسبة ٩٢.٦%، ويعد منزل الزوجين أو محل إقامة الأسرة هو المكان الأكثر شيوعًا لحل الخلافات القائمة بين الزوجين بنسبة تزيد عن ٩٢%. كما أوضحت النتائج أن "الشرع والتعاليم الدينية" جاء على قمة الآليات التي يستخدمها الآباء في التوجيه والتأثير على أفراد الأسرة بنسبة بلغت ٩١.٧%. وعلى الجانب الآخر، نجد أن "الترهيب والتخويف" و "العادات والتقاليد الموروثة" قد وقعا في المرتبتين الثامنة والتاسعة من حيث الاعتماد عليها واستخدامهما من قبل المبحوثين للتأثير في أفراد الأسرة بنسبة بلغت ٦٢.٩% و٥٨.٣% لكل منها على الترتيب. وباستخدام اختبار مربع كاي أوضحت النتائج وجود علاقة بين أغلب الخصائص الأسرية وآليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي التى تتبناها الأسرة فى ضبط سلوك أبنائها.

الكلمات الدالة: الضبط الاجتماعي، الأسرة الريفية، الخلافات الأسرية، الوادي الجديد

المقدمة والمشكلة البحثية

يعد موضوع الضبط الاجتماعي من أهم الموضوعات التى تناولها المفكرون والعلماء بالبحث والدراسة خاصة علماء الاجتماع والتربية وعلم النفس لصلته الوثيقة بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره.

وإذا أراد المجتمع أن يستمر فى وجوده الاجتماعي عليه أن يضع ضوابط خاصة به لضبط سلوك الأفراد وقيمهم وعاداتهم والمحافظة علي التنظيم الاجتماعي، والتصدي لكل من يحاول الخروج علي معايير المجتمع أو العمل ضد مشيئة الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلي حدوث التواؤم والتلازم بين أفراد المجتمع وعدم المساس بالبناء الاجتماعي للمجتمع (خضر والخولي، ٢٠٠٠). ولقد وضعت المجتمعات الإنسانية منذ بداية تكوينها أنماطاً مختلفة من تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أعضائها، ونظم قواعد مختلفة للسلوك في جميع المواقف، ووضع أنواعاً مختلفة من الجزاءات يواجه بها كل من يخرج عن هذه القواعد أو يخالفها، وقد وجد الإنسان نفسه مدفوعًا باستمرار إلي التمسك ببعض القيم والاتجاهات والمعايير التي تنبثق من واقع علاقاته بالآخرين، والوسائل والأساليب التي تتكون وتستقر بها تلك القيم والاتجاهات الاجتماعية في أعماق الفرد لكي يسلك سلوكاً جمعيًاً مع أقرانه وزملائه وهو ما يطلق عليه علماء الاجتماع مصطلح الضبط الاجتماعي (تهامي، ٢٠١٣).

ويعرف الضبط الاجتماعي علي أنه تلك العمليات المخططة وغير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد وإقناعهم أو حتي إجبارهم علي التواؤم مع أنماط السلوك التي يعتبرها المجتمع صحيحة ومناسبة (خضر والخولي، ٢٠٠٠).

ويحدد علماء الاجتماع شكلين أو نمطين رئيسيين للضبط الاجتماعي من شأنها الحفاظ على استقرار المجتمع هما (عبد الفتاح، ١٩٩٣) و(العمر، ٢٠٠٢) و(تهامي، ٢٠١٣):

١. الضبط الاجتماعي الرسمي: ويشمل العقوبات التى تفرضها الدولة لمنع حدوث الفوضى فى المجتمع، وينشأ من فعالية القرارات واللوائح التنظيمية داخل المجتمع أو الجماعات ويكون عادة مصحوباً بالقوة أو الخوف من استخدامها.

٢. الضبط الاجتماعي غير الرسمي: ويتضمن مجموعة القيم والمعايير التى يكتسبها الفرد من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والتى بمقتضاها يتشكل السلوك الفعلي للفرد ويقتصر على ما هو مقبول اجتماعياً فى ضوء معايير الجماعة التى ينتمى إليها، وغالباً ما يركز هذا النوع من الضبط علي الجزاء المعنوي، ومن وسائله التنشئة الأسرية، الجماعة الضاغطة، المناسبات والأماكن المقدسة، الحسد أو العين، الأمثال والأقوال المأثورة.

وعادة ما تكون آليات الضبط الاجتماعي متنوعة ومتعددة ومعتمدة على نوع الجماعة والمجتمع ودرجة تطوره وتقدمه. ففى المجتمعات الحديثة المعاصرة يرتبط مفهوم الضبط الاجتماعي بالقانون والحكومة، أما فى المجتمعات الريفية والتقليدية المحافظة تسهم الأنماط الاجتماعية كالعرف والعادات الشعبية بدور كبير فى الضبط الاجتماعي ويواجه الخارجون عنها عقوبات عرفية مثل النظرة الدونية والسخرية والاستهزاء بهم وأحياناً النبذ الاجتماعي الذى يمثل أقصى العقوبات الاجتماعية، وبطبيعة الحال فإن هذه الآليات العرفية (غير الرسمية) فى الضبط الاجتماعي قد تكون أحياناً أكثر تأثيرًا وفعالية على الناس مما تتمتع به عقوبات الشرطة أو المحاكم أو السجن فى المجتمعات الريفية التقليدية المحافظة، بيد أن الحالة تكون عكس ذلك تماماً فى المجتمعات الحضرية والصناعية التى تتسم بالتنوع العرقي والثقافي، الأمر الذى يجعل آليات الضبط الرسمي أكثر تأثيرًا وفاعلية من آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي (سعد، ١٩٨٠).

وفى أعقاب ثورتي ٢٥يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ شهد المجتمع المصري هزات وتوترات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة زلزلت الكثير من القيم والمبادئ والمفاهيم الضابطة لسلوك الأفراد والجماعات، ولم تكن الأسرة بمعزل عن تلك التوترات. فالشخص العادي يستطيع أن يرصد الكثير من الانتهاكات غير المسبوقة لآليات الضبط الاجتماعي بشقيه الرسمي وغير الرسمي، حتى الأسرة الريفية التى تميزت عبر التاريخ بالاتزان الاجتماعي والامتثال غير المحدود للقانون العرفي لم تسلم من تلك الانتهاكات. وبطبيعة الحال فإن رصد أنماط وميكانيزمات التوترات والخلافات التى أصابت الأسرة الريفية خلال فترة التوترات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدها المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة، وكذلك التعرف على مسبباتها وطرق حلها، وما مدى قدرة آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي الإيجابي منها

والسلبي فى الحد من تلك الخلافات والتوترات، يعد مدخلًا مهماً فى دراسة علم الاجتماع الأسري والريفي المعاصر.

ومن هنا يمكن بلورة أهداف الدراسة على النحو التالي:

١. رصد أسباب الخلافات التي قد تنشأ داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة.

٢. دراسة آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي المستخدمة داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة، وذلك من خلال:

أ. تحديد الأطر القانونية والبشرية والمكانية الذي يتم فيه حل الخلافات الأسرية.

ب. رصد آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي المستخدمة في ضبط سلوك أفراد الأسرة.

٣. تحديد العوامل المؤثرة في آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي المستخدمة داخل الأسرة الريفية.

الاستعراض المرجعي:

مفهوم الضبط الاجتماعي:

ليس من اليسير الوقوف على مفهوم الضبط وتحديده، ويرجع ذلك إلى طبيعة مفهوم الضبط ونطاق مجالاته، حيث يعد مجالاً مشتركاً فى العديد من فروع علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الجنائي والقانوني والإعلامي والريفي ودراسات الثقافة (Gunhild, 2012).

وينظر ابن خلدون إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية وضرورة حتمية لبني البشر لأنه يرى أن الضبط لازم للحياة الاجتماعية وأنه في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع، في حين يرى دوركايم أن الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية ينتهج سلوكا وفق شهواته ومصالحه الشخصية ويصعب إمكانية التحكم فيها فينتج عنها العنف والانحراف (أوموسى و وموساوي، ٢٠١٥). كما أن دراسة آليات الضبط الاجتماعي من الموضوعات الأساسية في دراسة الضبط الاجتماعي، حيث أن هذه الوسائل تعمل علي تحقيق المواءمة بين أفراد المجتمع وتحدد أنماط السلوك والقيم المقررة. وبطبيعة الحال فإن امتثال الأفراد لقيم ومعايير المجتمع لا يحدث بشكل تلقائي أو عفوي بل بعد ولادتهم يتعلمون من أبويهم والمحيطين بهم داخل الأسرة سلوكيات مرغوب فيها مقبولة من مجتمعهم كي يجعلوهم قادرون على التعايش والتعامل مع الآخرين فى وسطهم الاجتماعي، فى ذات الوقت يتعلمون منهم بعض السلوكيات غير المرغوبة من قِبل مجتمعهم وعند ممارستها يحصلون على عقاب يأخذ أشكالاً مختلفة مثل السخرية أو الاستهجان أو النفور(أحمد وآخرون، ٢٠٠١).

ويعرف الضبط الاجتماعي علي انه مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراده من عرف وتقاليد وأجهزة يستعين بها على حماية مقوماته، والحفاظ على قيمه وخصائصه ويقاوم بها ما يمكن أن يتطرق إليها من عوامل الانحراف ومظاهر العصيان، فينطوي مفهوم الضبط على تقرير علاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها هذا الضبط (مدكور، ٢٠٠٤).

كما اهتم علماء الاجتماع بربط الضبط الاجتماعي ربطًا وثيقاً بالثقافة وجعلوا من العسير دراسة الضبط الاجتماعي بعيداً عن علم اجتماع الثقافة وذلك لأن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع فالضبط إذاً وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض قيوداً منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي لجعله مسايراً لقِيم المجتمع وتقاليده (الورثان، ٢٠٠٨).

آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

تتخذ عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي مظهرين رئيسيين هما (جابر، ١٩٩٧)، و(غيث ،٢٠٠٦)، و(الرشدان، ٢٠٠٨): ١) السيطرة الإيجابية وتتمثل فى مجموعة الأساليب التى تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والأنماط السلوكية المقبولة اجتماعياً والتى يرافق الالتزام بها المدح والثناء والرضا الجماعي أحياناً والتقدير المادي المتمثل فى المنح والجوائز والهدايا أحياناً أخرى، و٢) السيطرة السلبية وتتمثل فيما تتخذه الجماعة أو الأسرة من الوسائل والأساليب التى يتم إيقاعها على الأفراد الذين يخرجون عن القيم والمعايير والأنماط السلوكية السوية التى ترتضيها الجماعة التى يعيشون فيها وتؤدى إلى حد الإضرار والإخلال بالنظام والاستقرار الاجتماعي. ومن هذه الأساليب النواهى والتهديدات وإلزام الفرد بالقيام بسلوك محدد والعقوبات الجزائية بأنواعها ودرجاتها المختلفة التى تتلاءم مع الأعراف. وهذان النوعان من السيطرة الاجتماعية الإيجابية والسلبية يتواجدان جنباً إلى جنب ويعملان سوياً كمظهر من مظاهر الضبط الاجتماعي فى المجتمعات الإنسانية للمحافظة على الاستقرار والتوازن والأمن الاجتماعي.

ويتضمن هذان المظهران عدد من الآليات التي بواسطتها تستطيع الأسرة توجيه سلوك أعضائها وممارسة الضبط الاجتماعي غير الرسمى **وينعكس** ذلك التوجيه والضبط على حياتهم سلبًا أو إيجابًا. ومن هذه الآليات ما يلي **(دياب**، ١٩٨٠)، و(سنقر، ١٩٨٨)، و(رشوان، ٢٠٠٣)، و(الحسن، ٢٠٠٥)، و(الشثري، ٢٠٠٨)، و(Giddens ، ٢٠١٠):

١. **التلقين والتعليم المباشر:** ويتم فيها غرس القيم الايجابية وأنماط السلوك السوية في الفرد مباشرة من خلال التربية داخل الأسرة حيث يتعلم الفرد أبجديات القيم والمعايير الخاصة بالمجتمع والفرق بين السلوك الخطأ والصواب والحسن والسيء، ويتدربون على الإلتزام بمبادئ المجتمع وعاداته وتقاليده. ويكثر استخدام هذه الآلية في المراحل العمرية الأولى للأبناء ثم يقل الاعتماد عليها مع تقدم العمر وتنشط آليات أخرى أكثر فعالية منها.

٢. **الشرع وتعاليم الدين:** يجمع علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على أن الدين يعتبر من أقدم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي التي عرفتها الإنسانية ولا يزال يلعب دورًا هامًا في توجيه سلوك الأفراد، ويعتبر الدين من آليات الضبط الاجتماعي الرسمي في الدول التي تطبق شرائع دينها في جميع مجالات الحياة والعمل ومن آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الدول التي تطبق القوانين الوضعية.

٣. **العادات والتقاليد الموروثة:** تنشأ العادات وتتكون نتيجة تفاعل الأفراد وتعاملهم مع بعضهم البعض، وذلك بتكرار الأفعال المستحسنة، فتصبح بالتالي عادات أصلية يعتزون بها وتستقر في عقولهم وتصبح قواعد ملزمة يتبعها الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم وغاياتهم التي يسعون إليها، وتنتقل هذه العادات من جيل إلى جيل وتصبح من التقاليد المميزة للمجتمع وبالتقادم تزداد احترامها وقدسيتها وسيطرتها وإلزامها لأفراد المجتمع.

٤. **التشجيع والتحفيز:** وهي أشكال للتقويم الإيجابي لسلوك الأفراد تثير في النفس الشعور بالرضا والفرح والثقة بالنفس مما يبعث الرغبة في تكرار التصرفات والسلوكيات لتكرار الحصول على التشجيع والتحفيز، ويعتبر التشجيع والتحفيز إحدى آليات الضبط الاجتماعي التي تستخدم لتنمية السلوكيات التي ترضاها الأسرة، وتجعل أفراد الأسرة يمتثلون لأوامرها ويحققون أهدافها وهم يشعرون أنهم يحققون أهدافهم في نفس الوقت.

٥. **الترهيب والتخويف:** وهو نوع من الجزاء السلبي يتم في صورة عدوانية تعبر عن الاستهجان، **ويستخدم** الترهيب والتخويف كأحد آليات العقاب في حال انتهاك حرمة الاستقرار والأمن الأسري وفي ذات الوقت للوقاية من الانحراف وإصلاح السلوكيات غير السوية.

٦. **المناقشة والإقناع:** وهي من أجدى الآليات، حيث لا يشعر الفرد بشيء من القسوة والفرض عليه من قبل الآخرين فيسهل تقبله لما يوجه إليه من سلوكيات، حيث يشعر بدوره في الاتفاق على نمط السلوك.

٧. **المقاطعة والإهمال:** وهي إحدى الآليات السلبية لتعبير الأسرة عن عدم رضاها عن السلوك، وقد يدل الإهمال في بعض الاحيان على تسامح الأسرة تجاه الأفعال والذي يعد علامة على عدم خطورتها او ضررها او حتى قبولها، ولابد ألا يزيد الإهمال إلى ترك الفرد في المواقف التي لا غنى فيها عن التوجيه والإرشاد حتى لا يتحول إلى أسلوب دفع **يؤدى** إلى الانحراف بقصد او بدون قصد من قبل الأسرة.

٨. **القدوة والمثل الأعلى:** من أبلغ آليات التأثير في حياة الأفراد، من خلال تقليد الأفراد للآباء والأمهات وأفراد الأسرة في طريقة التعامل والحديث وغيرها.

٩. **المحاسبة والمعاقبة:** من الآليات التي لا يفضل اللجوء إليها إلا بعد فشل الآليات الأخرى، حيث أن الإفراط في استخدام المحاسبة والمعاقبة يدفع الأفراد إلى الكذب وينفرهم من المنزل ويغلق أبواب الاتصال والتفاهم مع رب الأسرة مما يؤثر على حياة الشاب مستقبلًا.

الأسرة والضبط الاجتماعي:

تعتبر الأسرة هي المؤسسة الأولى فى التفاعل مع الفرد فى المراحل الأولى من حياته، فهي المسئول الأول عن ضبط سلوكه

مستخدمة فى ذلك مجموعة متنوعة من الوسائل بعضها إيجابي مثل: التشجيع والتحفيز، وإعطاء القدوة، وغرس القيم الدينية السليمة، والآخر سلبي مثل: الترهيب والتخويف، العقاب، والإهمال (الساعاتي، ١٩٩٠).

ويشير "وليام أوجبرن" إلى ستة وظائف للأسرة هي: الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الاجتماعية، الوظيفة التعليمية، الوظيفة الدينية، وظيفة التسلية، وأخيرًا الوظيفة الوقائية متمثلة فى الحماية الجسدية والاقتصادية والنفسية من خلال عمليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وفقدان الأسرة للوظائف السابق الإشارة إليها يعد السبب الرئيسي فى تفككها وتحللها. ولقد وجد هذا الرأي اعتراضاً وانتقاداً من علماء الاتجاه البنيوي الوظيفي مثل "بارسونز" حيث أكد على أن عملية التمايز تؤدى إلى تزايد المؤسسات التى تقوم بوظائف محددة، والأسرة التى تفقد بعض أو كل وظائفها تملك حرية أكبر فى تبنى وظائف أخرى، ومن ثم فإن تحرر الأسرة من الأعمال العديدة التى كانت تقوم بها جعلها قادرة على أداء الأعمال المتبقية لها بطريقة أكثر نجاحاً (بوخميس، ٢٠٠٩).

ويعد الضبط الاجتماعي واحداً من بين أهم الوظائف التى تقوم بها الأسرة. فلقد بينت الدراسات الاجتماعية أن وظائف الأسرة تتلخص فى المهام التالية (الخولي، ١٩٨٤): ١) الإنجاب، ٢) التفاعل الوجداني بين أفراد الأسرة، ٣) إعطاء مكانة اجتماعية للكبار والصغار، ٤) الحماية الجسدية لأفراد الأسرة، ٥) التنشئة الاجتماعية، و٦) الضبط الاجتماعي.

وتعتبر الأسرة من أقوى جماعات الضبط الاجتماعي من خلال تنشئة الفرد منذ صغره على ضوابط معينة تجعله مقيدا بها تلقائيا ولا يتجرأ أن يخالفها أو أن يجرب أنماط سلوكية منافية لها فالتنشئة الأسرية تقوم أساسا على ربط الفرد بمجتمعه وتسليط الرقابة عليه وتضبط سلوكه حسب ضوابط المجتمع كالقيم والأخلاق والنظم والقواعد السائدة وتهذب عاداته ورغباته وتلقن الفرد قواعد الالتزام والامتثال ليكون عضوًا فعالًا وبناء في المجتمع (أوموسى وموساوي، ٢٠١٥).

وقد تصاب الأسرة بمجموعة من المشاكل والصعوبات أبرزها التفكك الأسري والخلافات الأسرية ويحدث ذلك عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها فى القيام بالدور المنوط به على نحو سليم ومناسب (شكرى، ١٩٩٧). فى المقابل قد يُنظر إلى التفكك الأسري والخلافات الأسرية من منظور "بنيوي" وليس "وظيفي" عندما يحدث تناقض وخلاف بين أطراف الأسرة الثلاث (الأب، الأم، والأبناء) بعد تكامل وتماسك سواء بصورة إرادية كهجر الزوج لزوجته بالطلاق أو الهجرة إلى الخارج للعمل، أو لا إرادية كوفاة أحد الزوجين أو السجن طويل الأمد. (الساعاتى، ١٩٩٢).

وتتعدد مسببات الخلافات داخل الأسرة أبرزها: العوز المالي وضعف اقتصاديات الأسرة، والخلافات التى قد تحدث بين الزوجين فى طريقة إدارة المنزل وعدم الاتفاق على بعض القرارات الأسرية، فضلاً عن أسباب ناجمة عن تأخر الحمل والإنجاب، وزواج الأبناء خاصة البنات. (السيد، ٢٠١١) .

الطريقة البحثية

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدة مناهج حيث استخدم المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، كما اتبعت الدراسة المنهج الكمي لاستخلاص النتائج والمؤشرات من المعلومات والحقائق والدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها لتكميم الظاهرة موضع الدراسة، كما استخدم الأسلوب التحليلي بشكل أساسي في معالجة البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

عينة الدراسة:

المجال الجغرافي لعينة الدراسة: تم اختيار محافظة الوادي الجديد لتمثل الإطار الجغرافي للبحث، أعقب ذلك اختيار مركز الخارجة، ثم الوحدة المحلية لقرى المنيرة كإطارًا جغرافيًا لإجراء الدراسة الميدانية.

المجال البشري لعينة الدراسة: بلغ إجمالي عدد السكان بالقرية الرئيسية (المنيرة) حوالي ٢٦٤٦ نسمة (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ٢٠١٥)، يمثلون نحو ٧٠٦ أسرة ريفية، تبع ذلك سحب عينة عشوائية قوامها ١٦٢ أسرة تمثل ما يقارب ٢٣% من إجمالي عدد الأسر بالقرية محل الدراسة.

المجال الزمني للدراسة: تم تجميع البيانات الميدانية عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين (أرباب الأسر) بمنطقة الدراسة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ إلى يناير ٢٠١٦ وذلك باستخدام استمارة الاستبيان التى تم إعدادها لهذا الغرض والسابق اختبارها لتحقيق هدف البحث.

المفاهيم الاجرائية وطرق القياس:

أسباب الخلافات الأسرية: ويقصد بها مسببات نشوب الخلافات داخل الأسرة الريفية. وتضمن هذا المتغير ستة عناصر هي: العوز المالي (الفقر)، أسباب ناجمة عن عائلة أي من الزوجين، ترتيبات زواج الأبناء والبنات، تأخر الحمل والإنجاب، عدم الإتفاق في بعض القرارات الأسرية، إختلاف وجهات النظر في طريقة إدارة المنزل. وتم قياس هذا المتغير من خلال إستيفاء رأي المبحوثين حول وجود تلك العناصر كمسببات للخلافات داخل الأسرة على مقياس خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق مطلقًا) حيث أعطيت الأوزان ٥، ٤، ٣، ٢، ١ نظير كل منها على الترتيب. ولحساب الوزن النسبي (المتوسط المرجح) تم إعطاء الأوزان ٥، ٤، ٣، ٢، ١ للفئات السابق الإشارة إليها على الترتيب واستخدمت المعادلة التالية لحساب الوزن النسبي:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{مجموع (تكرار كل فئة} \times \text{الوزن المقابل لها)}}{\text{حجم العينة} \times \text{أكبر وزن}} \times 100$$

إطار الضبط المستخدم فى حل الخلافات الأسرية: ويقصد به الطريقة التي يلجأ اليها المبحوثين لحل الخلافات التي تنشأ داخل الأسرة. و يشتمل هذا الإطار على طريقتين لحل الخلافات هما: الطرق الودية (العرفية) والطرق الرسمية. واستخدم مؤشر دائماً، أحيانًا، أبدًا للتعبير عن رأي المبحوثين في مدي لجوئهم لهذه الآليات حيث أعطيت الأوزان ٣، ٢، ١ على الترتيب. وأستخدمت المعادلة السابقة لحساب الوزن النسبي بعد إعطاء الفئات الأوزان ٣، ٢، ١ على الترتيب.

الإطار البشري لحل الخلافات الأسرية: ويقصد به الأفراد الذين يتدخلون لحل المشكلات أو الخلافات التي تنشأ داخل الأسرة. ويحتوي هذا الإطار على سبعة عناصر هي: والد الزوج، والد الزوجة، والدة الزوج، والدة الزوجة، أحد الأصدقاء، أحد الأقارب، الزوجين بأنفسهم. واستخدم مؤشر دائما، احيانا، أبداً للتعبير عن رأي المبحوثين في مدي لجوئهم لهؤلاء الأفراد حيث اعطيت اوزان ٣، ٢، ١ علي الترتيب. وأستخدمت المعادلة السابقة لحساب الوزن النسبي بعد إعطاء الفئات الأوزان ٣، ٢، ١ على الترتيب.

الإطار المكاني لحل الخلافات الاسرية: ويقصد به المكان الذي يتم فيه حل الخلافات الأسرية. ويتضمن هذا الإطار خمسة عناصر تمثل أماكن حل الخلافات وهي: منزل والد الزوج، منزل والد الزوجة، منزل أحد الأصدقاء، منزل أحد الأقارب، منزل الزوجية. واستخدم مؤشر دائما، احيانا، ابدا للتعبير عن رأي المبحوثين في مدي حل خلافاتهم الأسرية بهذه الأماكن حيث اعطيت اوزان ٣، ٢، ١، علي الترتيب. وأستخدمت المعادلة السابقة لحساب الوزن النسبي بعد إعطاء الفئات الأوزان ٣، ٢، ١ على الترتيب.

آليات التأثير في أفراد الأسرة: ويقصد بها الآليات التي يستخدمها رب الأسرة في التأثير على أفراد الأسرة كأدوات للضبط الاجتماعي غير الرسمي. واشتمل هذا المتغير على تسعة عناصر هي: التلقين والتعليم المباشر، الشرع وتعاليم الدين، العادات والتقاليد الموروثة، التشجيع والتحفيز، الترهيب والتخويف، المناقشة والإقناع، المقاطعة والإهمال، القدوة والمثل الأعلى، وأخيرًا المحاسبة والمعاقبة. وتم قياسه من خلال إستيفاء رأي المبحوثين حول مدى استخدام كل آلية على مقياس مكون من ثلاثة إستجابات هي دائمًا، أحيانًا، وأبدًا وأعطيت الأوزان ٣، ٢، ١ على الترتيب. وأستخدمت المعادلة السابقة لحساب الوزن النسبي بعد إعطاء الفئات الأوزان ٣، ٢، ١ على الترتيب.

فروض الدراسة:

تحقيقًا للهدف الثالث من الدراسة تم صياغة تسعة فروض نظرية يتضمن كل منها إثنى عشر فرضًا إحصائيًا على النحو التالي:

١. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (التلقين والتعليم المباشر) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للتلقين والتعليم المباشر كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات

الأسرية التالية: ١. ١. نوع الأسرة، ١. ٢. عدد أفراد الأسرة، ١. ٣. عمر الزوج، ١. ٤. عمر الزوجة، ١. ٥. سن زواج الزوج، ١. ٦. سن زواج الزوجة، ١. ٧. عدد سنوات تعليم الزوج، ١. ٨. عدد سنوات تعليم الزوجة، ١. ٩. عدد الأبناء الذكور، ١. ١٠. عدد الأبناء الإناث، ١. ١١. متوسط عمر الأبناء، ١. ١٢. متوسط عدد سنوات تعليم الأبناء.

٢. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (الشرع وتعاليم الدين) بالمتغيرات الأثرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للشرع وتعاليم الدين كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٢. ١. إلى ٢. ١٢.).

٣. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (العادات والتقاليد الموروثة) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للعادات والتقاليد الموروثة كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٣. ١. إلى ٣. ١٢.).

٤. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (التشجيع والتحفيز) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للتشجيع والتحفيز كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٤. ١. إلى ٤. ١٢.).

٥. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (الترهيب والتخويف) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للترهيب والتخويف كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٥. ١. إلى ٥. ١٢.).

٦. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (المناقشة والإقناع) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للمناقشة والإقناع كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٦. ١. إلى ٦. ١٢.).

٧. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (المقاطعة والخصام) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للمقاطعة والخصام كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٧. ١. إلى ٧. ١٢.)

٨. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (القدوة والمثل الأعلى) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للقدوة كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٨. ١. إلى ٨. ١٢.)

٩. يتأثر استخدام الريفيين لآلية الضبط الاجتماعي (المحاسبة والعقاب) بالمتغيرات الأسرية الإثني عشر موضع الدراسة". وتم إشتقاق ١٢ فرضًا إحصائيًا على النحو التالي: لا يتأثر استخدام المبحوثين للمحاسبة والعقاب كآلية للضبط الاجتماعي بالمتغيرات الأسرية المدروسة (الفروض أرقام ٩. ١. إلى ٩. ١٢.)

أدوات التحليل الإحصائي:

استعانت الدراسة الحالية بمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية، وتضمنت هذه الأساليب بداية من النسب المئوية، المدى، والوزن النسبي، وإختبار مربع كا (x2).

نموذج التحليل:

(العوامل المؤثرة على آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي بأسر عينة الدراسة)

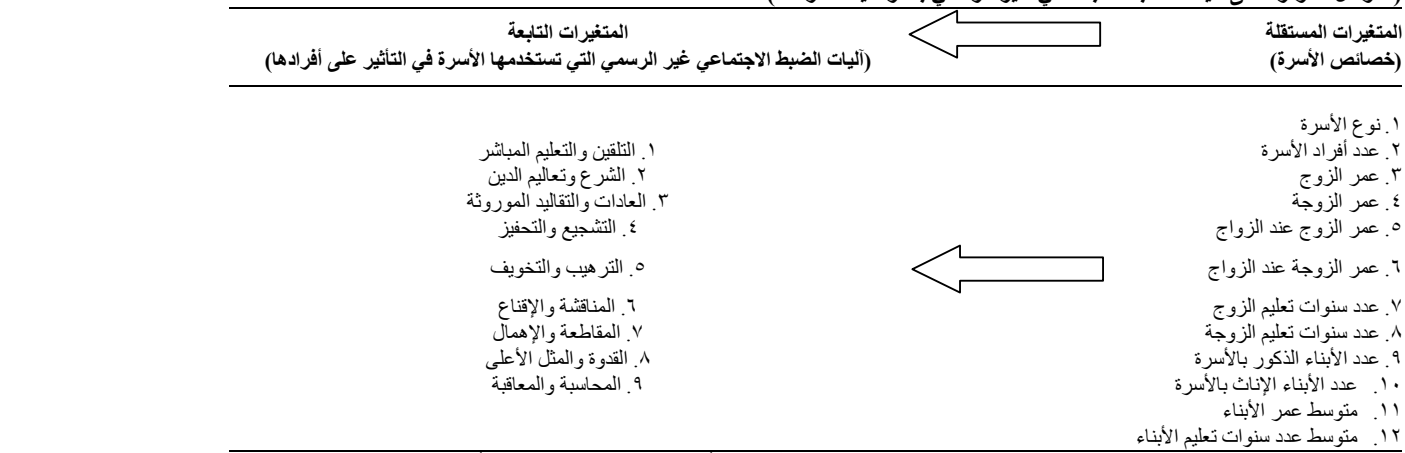

النتائج ومناقشتها

وصف عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (١) المتغيرات الأسرية فى عينة الدراسة حيث تظهر النتائج أن غالبية المبحوثين (٥٩.٣%) ينتمون لأسرة من النوع البسيط وهو ما ينعكس على عدد أفراد الأسرة المعيشية حيث يقع ما يقرب من ثلثي العينة (٦٢.٣%) في الفئة المنخفضة لعدد أفراد الأسرة والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ أفراد. وعند أخذ النوع الاجتماعي في الإعتبار نجد أن ما يزيد عن ثلثي الأسر (٦٦.٧%) قد وقعت في الفئة المنخفضة لعدد الذكور داخل الأسرة والتي تتراوح ما بين ٢ إلى ٣ ذكور، في حين إحتوى ما يزيد عن نصف الأسر المدروسة (٥١.٩%) على عدد من الإناث تراوح ما بين ٣ إلى ٤ إناث.

أما فيما يتعلق بأعمار أرباب الأسر المدروسة، فتشير النتائج إلى أن نصف المبحوثين (٥٠%) من أرباب الأسر قد بلغوا من العمر ما يزيد عن ٥٠ عامًا، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى نحو ٥٨% في حالة عمر ربات الأسر. وفيما يخص متوسط عمر الأبناء فتشير النتائج إلى أن ما يزيد عن خمسي العينة من الأسر (٤٠.٧%) قد بلغ متوسط عمر الأبناء فيها ٢١ عامًا فأكثر. وفيما يخص عدد سنوات التعليم لأرباب الأسر، نجد أن ما يزيد عن ثلث المبحوثين (٣٧.٧%) يعاني من أمية القراءة والكتابة وتزيد هذه النسبة لتصل إلى ٤٢% في حالة ربات الأسر، وعلى الجانب الآخر نجد أن ما يزيد عن خمسي عدد الأسر موضع الدراسة (٤٣.٢%) قد وصل متوسط عدد سنوات تعليم الأبناء بها إلى ١٢ عامًا فأكثر. وفيما يخص سن الزواج، توضح النتائج الواردة بنفس الجدول أن سن الزواج بالنسبة للذكور قد تراوح ما بين ٢٢ إلى ٢٦ عامًا لدي ٦٤.٢% من الأسر، وينخفض هذا السن في حالة الفتيات ليتراوح ما بين ١٨ إلى ٢٠ عامًا لدى ٥١.٢% من عدد الأسر المدروسة.

أسباب الخلافات التي تنشأ داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) إلى وجود ستة أسباب رئيسية ينتج عنها الخلاف داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة، وقد كان على رأس هذه الأسباب "عدم إتفاق الزوجين حول بعض القرارات المتعلقة بالأسرة" حيث بلغ الوزن النسبي لدرجة وجود هذا السبب نحو ٤٨ %. وتتأكد هذه النتيجة من خلال وجود السبب الخاص بـ "إختلاف وجهات النظر في الطريقة التي يدار بها المنزل الريفي" في المرتبة الثانية بنسبة تبلغ ٤٦.٥%. في حين جاء كل من "العوز المالي (الفقر)" وتدخل العائلة في أمور الزوجين في المرتبتين الثالثة والرابعة بنسبة ٤٥.٣% و٤٣.٤% لكل منهما على الترتيب. ومن الملفت للنظر تَراجُع ترتيب "تأخر الحمل والإنجاب" كسبب من أسباب خلافات الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة حيث جاء في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة تبلغ ٣٧.٥%، وتشير النتائج أيضًا إلى أن "ترتيبات زواج الأبناء والبنات" قد وقعت في المرتبة

الأخيرة ضمن قائمة الأسباب المؤدية للخلافات الأسرية بمنطقة الدراسة بنسبة بلغت ٣٥.٣%.

جدول ١. التوزيع المطلق والنسبي لعينة الدراسة وفقًا للمتغيرات الأسرية موضع الدراسة

م	المتغيرات	العدد	%	م	المتغيرات	العدد	%
١.	نوع الأسرة			٢.	عدد افراد الأسرة المعيشية		
	بسيطة	96	59.3		٣ -	101	62.3
	مركبة	66	40.7		٦ -	43	26.5
٣.	عمر الزوج				٩ -	18	11.1
	٢٥ -	34	21.0	٤.	عمر الزوجة		
	٣٨ -	47	29.0		٢١ -	38	23.5
	٥١ -	81	50.0		٣٥ -	30	18.5
٥.	عمر الزوج وقت الزواج				٤٩ -	94	58.0
	٢٢ -	104	64.2	٦.	عمر الزوجة وقت الزواج		
	٢٧ -	47	29.0		١٨ -	83	51.2
	٣٢ -	11	6.8		٢١ -	21	13.0
٧.	عدد سنوات تعليم الزوج				٢٤ -	58	35.8
	٠ -	61	37.7	٨.	عدد سنوات تعليم الزوجة		
	٦ -	20	12.3		٠ -	68	42.0
	٩ -	17	10.5		٦ -	29	17.9
	١٢ -	21	13.0		٩ -	12	7.4
	١٦ -	٤٣	٢٦.٥		١٢ -	32	19.8
٩.	عدد الذكور في الاسرة				١٦ -	٢١	١٢.٩
	٢ -	108	66.7	١٠.	عدد الإناث في الاسرة		
	٤	36	22.2		١ -	75	46.3
	٥-	18	11.1		٣ -	84	51.9
١١.	متوسط عمر الابناء				٥ -	3	1.9
	١ -	53	32.7	١٢.	متوسط عدد سنوات تعليم الابناء		
	١١ -	43	26.5		٠ -	53	32.7
	٢١ -	66	40.7		٦-	٣٩	٢٤.١
					١٢ -	70	43.2

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول ٢. التوزيع المطلق والنسبي لآراء المبحوثين في عينة الدراسة وفقًا لأسباب ودرجة شدة الخلافات داخل الأسرة

م	الأسباب	يوجد بشدة		يوجد		متوسط		لا يوجد		لا يوجد مطلقا		الوزن النسبي(%)	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
١.	العوز المالي (الفقر)	٢٣	١٤.٢٠	١١	٦.٧٩	٢٣	١٤.٢٠	٣٤	٢٠.٩٩	٧١	٤٣.٨٣	45.31	٣
٢.	اسباب ناجمة عن عائلة اي من الزوجين	١٢	٧.٤١	٢٢	١٣.٥٨	١٠	٦.١٧	٥٦	٣٤.٥٧	٦٢	٣٨.٢٧	43.46	٤
٣.	ترتيبات زواج الابناء والبنات	١٢	٧.٤١	٠	٠.٠٠	٠	٠.٠٠	٧٦	٤٦.٩١	٧٤	٤٥.٦٨	35.31	٦
٤.	تأخر الحمل والإنجاب	٠	٠.٠٠	٢١	١٢.٩٦	١٢	٧.٤١	٥٥	٣٣.٩٥	٧٤	٤٥.٦٨	37.53	٥
٥.	عدم الإتفاق في بعض القرارات الأسرية	٠	٠.٠٠	٣١	١٩.١٤	٣٤	٢٠.٩٩	٦٧	٤١.٣٦	٣٠	١٨.٥٢	48.15	١
٦.	إختلاف وجهات النظر في طريقة إدارة المنزل	٠	٠.٠٠	٤٢	٢٥.٩٣	٢٢	١٣.٥٨	٤٥	٢٧.٧٨	٥٣	٣٢.٧٢	46.54	٢

المصدر: عينة الدراسة الميدانية

آليات الضبط الاجتماعي المستخدمة داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة:

الإطار القانوني والبشري والمكاني الذي يتم فيه حل الخلافات الأسرية بمنطقة الدراسة:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) إلى أن غالبية المبحوثين يلجأون إلى الإطار القانوني غير الرسمي لحل الخلافات التي قد تنشأ داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة، وذلك من خلال تفضيلهم للطرق العرفية والودية لحل تلك الخلافات بنسبة قد بلغت نحو ٨٤.٢% في حين أن لجوء المبحوثين للآليات الرسمية لحل الخلافات الأسرية قد حصل على نسبة قدرها ٤٠%. وتتماشى هذه النتيجة مع النتائج الخاصة بأسباب الخلافات داخل الأسرة الريفية والتي تشير إلى أن حدة هذه الخلافات لا يرقى لأن يصل للأطر القانونية الرسمية للتغلب عليها، حيث كانت الأسباب في مجملها إختلاف لوجهات النظر والحاجة المالية والتي من النادر أن تتطور لتصل لإمكانية نظر سبل حلها من خلال المحاكم والإجراءات القانونية.

جدول ٣. التوزيع العددي والنسبي لآراء المبحوثين في عينة الدراسة وفقًا للآليات المستخدمة فى حل الخلافات الأسرية

م	آليات حل المنازعات الأسرية	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		الوزن النسبي (%)	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
١.	اللجوء إلى الطرق العرفية (الودية)	٨٥	٥٢.٤٧	٧٧	٤٧.٥٣	٠	٠	84.16	١
٢.	اللجوء إلى الطرق الرسمية (القانونية)	٠	٠.٠٠	٣٢	١٩.٧٥	١٣٠	٨٠.٢٥	39.92	٢

المصدر: الدراسة الميدانية

وتبين النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) الإطار البشري الذى يتم اللجوء إليه فى حل الخلافات والمشكلات الأسرية من وجهة نظر المبحوثين بمنطقة الدراسة، وتشير النتائج إلى قيام الزوجين بحل مشاكلهم بأنفسهم بنسبة ٩٢.٦% من المبحوثين وهو ما يشير إلى درجة معتبرة من النضج الفكري لدى الزوجين ورغبتيهما في السير بالأسرة إلى بر الأمان وتغلبهما سويًا على معوقات الحياة الأسرية ونضالهما المحمود في سبيل الحفاظ على درجة التماسك الأسري التي تحقق إستمرار الحياة الأسرية.

وقد جاء تدخل أحد الأقارب لحل تلك الخلافات في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٥٣.٧%. كما تشير النتائج إلى أن تدخل كل من والد الزوج ووالد الزوجة في سبيل حل الخلافات الأسرية داخل الأسرة الناشئة قد جاء في المرتبتين الثالثة والرابعة بنسبة بلغت ٤٩.٦% و٤٧.٣% لكل منهما على الترتيب، في حين تأخرت هذه النسبة لتصل إلى ٤٢.٦% و٤٤.٨٦% لتدخل كل من والدة الزوجة ووالدة الزوج لحل تلك المشكلات على الترتيب.

جدول ٤. التوزيع العددي والنسبي لآراء المبحوثين في الشخص الذي يتدخل لحل الخلافات الأسرية حال وجودها

م	القائم بحل الخلافات الأسرية	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		الوزن النسبي (%)	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
١.	والد الزوج	٢٣	14.20	٣٣	20.37	١٠٦	65.43	49.59	٣
٢.	والد الزوجة	١١	6.79	٤٦	28.40	١٠٥	64.81	47.33	٤
٣.	والدة الزوج	٢٣	14.20	١٠	6.17	١٢٩	79.63	44.86	٧
٤.	والدة الزوجة	١١	6.79	٢٣	14.20	١٢٨	79.01	42.59	٦
٥.	أحد الأصدقاء	١٠	6.17	٤٤	27.16	١٠٨	66.67	46.50	٥
٦.	أحد الأقارب	٣٣	20.37	٣٣	20.37	٩٦	59.26	53.70	٢

٧.	الزوجين نفسيهما	١٢٦	77.78	٣٦	22.22	٠	0.00	92.59	١

المصدر: الدراسة الميدانية

أما بخصوص الإطار المكاني الذي يتم فيه حل الخلافات الأسرية، فتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) إلى أن منزل الزوجين أو محل إقامة الأسرة هو المكان الأكثر شيوعًا لحل الخلافات القائمة بين الزوجين بنسبة تزيد عن ٩٢%، وجاء منزل والد الزوج ومنزل والد الزوجة في المرتبتين الثانية والثالثة بنسبة ٤٠.١% و٣٧.٦% لكل منهما على الترتيب. وتتفق هذه النتائج من النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق الخاص بالإطار البشري لحل الخلافات داخل الأسرة الريفية، حيث حصل قيام الزوجين بنفسيهما بحل مشاكلهما على المرتبة الأولى وقيام والد الزوج ووالد الزوجة بالتدخل لحل تلك الخلافات على المرتبتين الثالثة والرابعة ، مما يجعل من المنطقي أن يكون منزل الزوجية في المرتبة الأولى كمكان لحل تلك الخلافات يليه كل من منزل والد الزوج ومنزل والد الزوجة.

جدول ٥. التوزيع العددي والنسبي لرأي المبحوثين في المكان الذي يتم فيه حل الخلافات الأسرية

م	مكان حل الخلافات الأسرية	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		الوزن النسبي (%)	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
١.	منزل والد الزوج	٠	0.00	٣٣	20.37	١٢٩	79.63	40.12	٢
٢.	منزل والد الزوجة	٠	0.00	٢١	12.96	١٤١	87.04	37.65	٣
٣.	منزل أحد الأصدقاء	٠	0.00	٠	0.00	١٦٢	100.00	33.33	٥
٤.	منزل أحد الأقارب	٠	0.00	١٠	6.17	١٥٢	93.83	35.39	٤
٥.	منزل الزوجية	١٣٣	82.10	٢٠	12.35	٩	5.56	92.18	١

المصدر: الدراسة الميدانية

الآليات المستخدمة للتأثير في الأفراد داخل الأسرة الريفية بمنطقة الدراسة:

توضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أن "الشرع والتعاليم الدينية" جاءت في المرتبة الأولى للآليات التي يستخدمها الآباء في التوجيه والتأثير على أفراد الأسرة بنسبة بلغت ٩١.٧%، يليها "إعطاء القدوة والمثل الأعلى" بنسبة قدرها ٧٥%، وهو ما يتفق مع الموروث المعرفي حول طبيعة الأسرة في المجتمع الريفي عامة والمجتمع الريفي المصري خاصة من شيوع الإلتزام الديني في جميع جوانب الحياة في الريف لا سيما في التنشئة الاجتماعية بين الأفراد في تلك المجتمعات. أما فيما يخص آلية "المقاطعة والإهمال" والتي تعد أبسط درجات العقاب أو الضبط الاجتماعي السلبي فقد جائت في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٦٩.٤% من إجمالي عينة الدراسة. وعلى الجانب الآخر، نجد أن "الترهيب والتخويف" و "العادات والتقاليد الموروثة" قد وقعا في المرتبتين الثامنة والتاسعة من حيث الاعتماد عليها واستخدامهما من قبل المبحوثين للتأثير في أفراد الأسرة بنسبة بلغت ٦٢.٩% و٥٨.٣% لكل منها على الترتيب. وهو ما يدعم فكرة تأخر ترتيب الآليات السلبية للضبط الاجتماعي داخل الأسرة الريفية وتأخر ترتيب الترهيب والتخويف في توجيه سلوك أفراد الأسرة عكس ما هو شائع عن الريف من الغلظة والشدة في التعامل، كما أن تأخر ترتيب استخدام المبحوثين للعادات والتقاليد الموروثة للتأثير في سلوك أعضاء الأسرة يشير إلى قدر الإنفتاح الثقافي والتغير الاجتماعي الحادث في الريف المصري في الآونة الأخيرة.

جدول ٦. التوزيع العددي والنسبي لرأي المبحوثين في الآليات التي يتم استخدامها للتأثير في ضبط سلوك أفراد الأسرة

م	آليات التأثير على الأبناء	دائمًا		أحيانًا		أبدًا		الوزن النسبي (%)	الترتيب
		عدد	%	عدد	%	عدد	%		
١.	التلقين والتعليم المباشر	٨١	50.00	٤٤	٢٧.١٦	٣٧	٢٢.٨٤	٦٣.٥٨	٦.٥
٢.	الشرع وتعاليم الدين	١٣٥	83.33	٢٧	١٦.٦٧	٠	٠.٠٠	٩١.٦٧	١
٣.	العادات والتقاليد الموروثة	٧٢	44.44	٤٥	٢٧.٧٨	٤٥	٢٧.٧٨	٥٨.٣٣	٩
٤.	التشجيع والتحفيز	٧٩	48.77	٤٨	٢٩.٦٣	٢٢	١٣.٥٨	٦٣.٥٨	٦.٥
٥.	الترهيب والتخويف	٨١	50.00	٤٢	٢٥.٩٣	٣٩	٢٤.٠٧	٦٢.٩٦	٨
٦.	المناقشة والإقناع	٨٣	51.23	٥٢	٣٢.١٠	٢٧	١٦.٦٧	٦٧.٢٨	٤
٧.	المقاطعة والإهمال	٨٨	54.32	٤٩	٣٠.٢٥	٢٥	١٥.٤٣	٦٩.٤٤	٣
٨.	القدوة والمثل الأعلى	٩٠	55.56	٦٣	٣٨.٨٩	٩	٥.٥٦	٧٥.٠٠	٢
٩.	المحاسبة والمعاقبة	٨٦	53.09	٣٦	٢٢.٢٢	٤٠	٢٤.٦٩	٦٤.٢٠	٥

المصدر: الدراسة الميدانية

العوامل المؤثر في آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي المستخدمة داخل الأسرة الريفية:

اختص الهدف الثالث للدراسة بتحديد العلاقة بين درجة استخدام المبحوثين لآليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي وبين عدد من المتغيرات محل الدراسة، وتم ذلك من خلال اختبار صحة الفروض الإحصائية لبيان أثر المتغيرات المدروسة على آليات الضبط الاجتماعي التي يستخدمها المبحوثين في التأثير على أفراد الأسرة ، وذلك باستخدام إختبار مربع كا (χ^2) وذلك لتقدير معنوية الاقتران بين القيم المتوقعة والملاحظة عند مستوى معنوية ٠.٠١، ٠.٠٥.

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) إلى وجود علاقة معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١ بين استخدام المبحوثين لآلية "التلقين والتعليم المباشر" وبين سبعة من المتغيرات المستقلة المدروسة وعند مستوى معنوية ٠.٠٥ مع متغير واحد من المتغيرات، وبذلك يمكن القول بإمكانية رفض الفروض الصفرية أرقام (١. ١.)، (١. ٣.)، (١. ٤.)، (١. ٧.)، (١. ٩.)، (١. ١٠.)، (١. ١١.)، (١. ١٢.) والخاصة بالمتغيرات نوع الأسرة، عمر الزوج، عمر الزوجة، عدد سنوات تعليم الزوج، عدد الأبناء الذكور، عدد الأبناء الإناث، متوسط عمر الأبناء، ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء على الترتيب وقبول الفروض البديلة لها.

وفيما يخص العوامل المؤثر في استخدام المبحوثين للشرع وتعاليم الدين كآلية للضبط الاجتماعي داخل الأسرة الريفية، تشير النتائج الواردة بنفس الجدول إلى معنوية العلاقة بين استخدام عينة الدراسة لهذه الآلية وبين عدد عشرة متغيرات مستقلة عند مستوى معنوية ٠.٠١ وتلك المتغيرات هي: نوع الأسرة، عدد أفراد الأسرة، عمر الزوج، عمر الزوجة، عدد سنوات تعليم الزوج، عدد سنوات تعليم الزوجة، عدد الأبناء الذكور، عدد الأبناء الإناث، متوسط عمر الأبناء، ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء. وبناء على ذلك فيمكن رفض الفروض الصفرية أرقام (٢. ١.)، (٢. ٢.)، (٢. ٣.)، (٢. ٤.)، (٢. ٧.)، (٢. ٨.)، (٢. ٩.)، (٢. ١٠.)، (٢. ١١.)، و(٢. ١٢.) وقبول الفروض البديلة لها.

أما فيما يتعلق باستخدام عينة الدراسة للعادات والتقاليد كآلية للتأثير على الأفراد داخل الأسرة الريفية، فتشير النتائج أيضًا إلى معنوية العلاقة بين استخدام عينة الدراسة لهذه الآلية وبين عدد عشرة متغيرات مستقلة عند مستوى معنوية ٠.٠١ من بين المتغيرات الإثنى عشر محل الدراسة، وبذلك فإن الدراسة يمكنها رفض جميع الفروض الصفرية المشتقة من الفرض النظري الثالث ماعدا الفرضين الصفريين (٣. ٥.)، و(٣. ٦.) والمتعلقين بعمر كل من الزوج والزوجة عند الزواج فلم تتمكن الدراسة من رفضهما.

توضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) إلى معنوية العلاقة بين استخدام التشجيع والتحفيز كآلية للضبط الاجتماعي داخل الأسرة الريفية وبين ستة من المتغيرات موضع الدراسة وهي: نوع الأسرة، عدد أفراد الأسرة عمرالزوج عند الزواج ، عمر الزوجة عند الزواج، عدد سنوات تعليم الزوج، ومتوسط عمر الأبناء، وبناء عليه فيمكن رفض الفروض الصفرية أرقام (٤. ١.)، (٤. ٢.)، (٤. ٥.)، (٤. ٦.)، (٤. ٧.)، و(٤. ١١.) وقبول الفروض البدلية لها.

جدول ٧. نتائج التحليل الإحصائي لقيم مربع كا (x2) لدرجة الاقتران بين آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي التي يستخدمها المبحوثين وبين المتغيرات المستقلة المدروسة

م	المتغيرات / آليات الضبط	التلقين والتعليم المباشر	الشرع وتعاليم الدين	العادات والتقاليد	التشجيع والتحفيز	الترهيب والتخويف	المناقشة والإقناع	المقاطعة والخصام	القدوة والمثل الأعلى	المحاسبة والعقاب
١.	نوع الأسرة	١٤.٣٢**	٤٧.١٣**	٣٤.٥٧**	١٤.١٦**	٣.٨١	٤٨.٣**	١٣.٩**	٥.٤٢	٢٢.٣٣**
٢.	عدد أفراد الأسرة	٧.٧٥	٣١.٢١**	٢٩.٩٨**	١٦.٩٥**	٤.٩٣	٥٦.٦٨**	١٧.٦٧**	٧.٨	١٨.٨٥**
٣.	عمر الزوج	٨١.٠١**	٢٣.٧٧**	١٠٤.٧**	٢.٣١	١٧.٣٨**	١٨.٣٢**	٤١.٥٨**	٨.٥١	٢٨.٠٢**
٤.	عمر الزوجة	٣١.٢٣**	٢٣.٤٤**	٦٨.٣١**	٨.٦٨	١٢.٩٥*	٣١.٢٧**	٢٤.٩**	٧.٠٩	٣٢.٣٦**
٥.	عمر الزوج عند الزواج	١.١٢	٠.٤٩٠	٣.٠٧	٥١.٤٦**	٦٠.٩٤**	١.٩٦	١.٠٥	٢٥.٠٣**	٢٨.٠١**
٦.	عمر الزوجة عند الزواج	٣.٥٩	٠.٨٨٧	١.١٩	٢٧.٢٢**	٨٥.١٩**	٦.٣٦	١.٠٥	١١.٣*	٤١.٤١**
٧.	عدد سنوات تعليم الزوج	٣٧.٩٧**	٣٢.٤٥**	٩٠.٦٧**	١٧.٧٧*	١٢.١٣	٤٨.٤٣**	٣٤.٤٩**	١٦.٨*	٣٦.٢٩**
٨.	عدد سنوات تعليم الزوجة	٧.٧٤	١١.١٦*	٣٧.٧١**	٧.١٩	٨.٧٨	٢٠.٢٤**	١٤.٥١**	٦.١٤	١٠.٤٦
٩.	عدد الأبناء الذكور بالأسرة	١١.٩٥*	٢٨.٨**	٣٤.٨**	٢.١٤	٣.٣٤	١٧.٣٨**	٢١.٢٦**	٥.٣١	١٢.٦٣**
١٠	عدد الأبناء الإناث بالأسرة	٣١.٦٦**	٢٥.٠٢**	٥٥.١**	٦.٨٣	٧.٠١	٣٧.٦٨**	٣٤.٦٧**	٤.٩٨	٢٠.٣٤**
١١	متوسط عمر الأبناء	٢٥.٦٧**	٤٧.١٣**	٨٩.٧١**	١٨.٦٠**	١٠.٧١*	٧٠.٠١**	٢٦.١١**	١٠.٩٨*	٤٠.٣٤**
١٢	متوسط عدد سنوات تعليم الأبناء	٤٦.٨٨**	٣٢.٦٢**	١٤٧.٠**	٧.٢١	١٦.٨**	٢٨.٣٣**	٦١.٨٣**	٥.٦٢	٢٥.٧١**

المصدر: الدراسة الميدانية * **معنوي عند مستوى ٠.٠٥** ** **معنوي عند مستوى ٠.٠١**

وعلى الجانب الآخر نجد أن استخدام المبحوثين للترهيب والتخويف كآلية للتأثير على أفراد الأسرة يرتبط معنويًا بستة متغيرات من المتغيرات موضع الدراسة، تلك المتغيرات هي: عمر الزوج، عمر الزوجة، عمرالزوج عند الزواج ، عمر الزوجة عند الزواج، متوسط عمر الأبناء، ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء مما يشير إلى إمكانية رفض الفروض الصفرية أرقام (٥. ٣.)، (٥. ٤.)، (٥. ٥.)، (٥. ٦.)، (٥. ١١.)، و(٥. ١٢.) وقبول الفروض البديلة لها.

أما العوامل المؤثرة في استخدام الريفيين لكل من "المناقشة والإقناع" و"المقاطعة والخصام" كآليات للتأثير على أفراد الأسرة، فتشير النتائج إلى معنوية العلاقة بين استخدام عينة الدراسة لكل من تلك الآليتين وبين كل من المتغيرات التالية: نوع الأسرة، عدد أفراد الأسرة، عمر الزوج، عمر الزوجة عدد سنوات تعليم الزوج، عدد سنوات تعليم الزوجة، عدد الأبناء الذكور، عدد الأبناء الإناث، متوسط عمر الأبناء، ومتوسط عدد سنوات تعليم الأبناء، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠١، وبناء عليه فإنه يمكن رفض جميع الفروض الصفرية المشتقة من الفرضين النظريين السادس والسابع وقبول الفروض البديلة لها، ما عدا الفروض أرقام (٦. ٥.)، (٦. ٦.)، (٧. ٥.)، و(٧. ٦.).

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على استخدام المبحوثين للقدوة والمثل الأعلى كآلية للتأثير في أفراد الأسرة، تشير النتائج إلى معنوية العلاقة بين استخدام عينة الدراسة لتلك الآلية وبين أربعة فقط من المتغيرات المستقلة موضع الدراسة وهي: عمر الزوج (عند مستوى معنوية ٠.٠١)، عمر الزوجة، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزوجة عند الزواج، ومتوسط عمر الأبناء (عند مستوى معنوية ٠.٠٥ لكل منها)، وبذلك يمكن رفض الفروض الصفرية أرقام (٨. ٥.)، (٨. ٦.)، (٨. ٧.)، و(٨. ١١.) وقبول الفروض البديلة لها.

في حين أنه توجد علاقة إقتران معنوية بين استخدام المبحوثين للمحاسبة والعقاب كآلية للتأثير على أفراد الأسرة وبين جميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة ما عدا المتغير الخاص بعدد سنوات تعليم الزوجة وبالتالي فيمكن رفض جميع الفروض الصفرية للفرض النظري التاسع ماعدا الفرض رقم (٩. ٨.).

الخلاصة والتوصيات:

بناء على نتائج الدراسة أمكن التوصل إلى إحتلال آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي مكانة متميزة فى حل الخلافات الأسرية حيث تلجأ إليها أغلب الأسر فى حل خلافاتها، والعنصر الفاعل فى حل تلك الخلافات هم الزوجين أنفسهم حيث يتم حل معظم المشكلات داخل إطار الأسرة بمنزل الزوجية بمعرفة الزوجين وهو ما يشير إلى ارتفاع درجة النضج الفكري لدى أغلب الأسر.

وبالنسبة لآليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي الأكثر استخداماً بين أسر عينة الدراسة جاءت آليات الضبط الإيجابي كوسائل لدعم المعايير والقيم السلوكية السائدة والامتثال لها على قمة الآليات المستخدمة خاصة تلك المرتبطة بالتعاليم الدينية التى تحث على القيم والأخلاق، وعلى الجانب الآخر احتلت آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي ذات الجزاء السلبي مرتبة متأخرة متمثلة فى "الترهيب والتخويف" والاعتماد على العادات والتقاليد الموروثة.

كشفت نتائج الدراسة عن أهمية الدور الذى تلعبه الخصائص الأسرية فى تحديد آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي التى تستخدمها الأسرة فى ضبط سلوك الأبناء. وعلى سبيل المثال فالأسر التى نالت حظ أوفر من التعليم خاصة تعليم الزوج والأبناء تتبنى فى أغلب الأحيان الأسلوب الديمقراطي الذى يعتمد على المناقشة والإقناع فى ضبط سلوك الأبناء. كما أوضحت النتائج تأثير جميع المتغيرات المستقلة باستثناء متغيرات عمر الزوج، وعمر الزوجة على كل من: آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي ذات الجذور التاريخية (الشرع وتعاليم الدين)، (العادات والتقاليد)، وآليات الضبط التى تتبنى الأسلوب الديمقراطي فى الحوار (المناقشة والإقناع)، وأخيراً الآليات التى تتبنى أساليب العقاب والاعتماد على الجزاءات السلبية (المقاطعة والخصام) حيث ثبتت معنوية العلاقة، وبالنسبة لآليات الضبط التى تعتمد على أسلوب المحاسبة والعقاب فهو أسلوب شائع الاستخدام بين أسر عينة الدراسة حيث تؤثر فيها جميع المتغيرات المستقلة باستثناء عدد سنوات تعليم الزوجة.وفى ضوء النتائج المتحصل عليها توصى الدراسة بأهمية تعضيد ودعم المعايير والقيم السلوكية داخل الأسرة من خلال آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية (العرفية) خاصة فى مرحلة الطفولة المبكرة (فترة التنشئة الاجتماعية) لتقليل الانحرافات التى قد تنشأ داخل الأسرة فى ظل الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تمر بها البلاد.

كما توصى الدراسة بأهمية الحفاظ على استقرار الأسرة من خلال دعم آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي. فاستقرار أفراد الأسرة صغاراً وكباراً نفسياً واجتماعياً من شأنه مواجهة متطلبات الحياة بكل ثقة وثبات. فالتنشئة الأسرية السوية، والمعاملة الوالدية الإيجابية تساهم فى تحقيق التوازن النفسي للأبناء والتوافق الاجتماعي وتنمية الجوانب المعرفية والعاطفية والسلوكية.

المراجع

أحمد، سهير كامل، وشحاتة سليمان محمد (٢٠٠١): علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

الحسن، إحسان محمد (٢٠٠٥): علم الاجتماع الديني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

الحسنية، سعيد بن علي (٢٠٠٦): دور القيم الاجتماعية فى الوقاية من الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف بن عبد العزيز للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الحسينى، عربى (٢٠١٤): الأسرة ودورها فى تنمية القيم الاجتماعية لدى الطفل فى مرحلة الطفولة المتأخرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير فى علم النفس الاجتماعي، السنة الجامعية ٢٠١٣/ ٢٠١٤، جامعة مولود معمري تيرى وزو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

الخولى، سناء (١٩٨٤): الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الرشدان، عبد الله (٢٠٠٨): علم اجتماع التربية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الساعاتي، حسن (١٩٩٠): دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي فى الثقافة الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الساعاتي، حسن (١٩٩٠): التفكك العائلي- أسبابه وآثاره الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

السيد، عبد الباسط محمد (٢٠١١): موسوعة تربية الطفل، الطبعة الأولى، مجلد (٢)، ألفا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر.

الشثري، عبدالعزيز بن حمود (٢٠٠٨): الأسرة ودورها في التوجيه السلوكي للأبناء والبنات. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ملتقى الاجتماعيين الالكتروني

العمر، معن خليل (١٩٩٢): البناء الاجتماعي انساقه ونظمه، الطبعة الأولي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

الورثان، عدنان أحمد (٢٠٠٨): مفهوم الضبط الاجتماعي، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

أوموسى، ذهبية فاطمة الزهراء **وموساوي** (٢٠١٥). الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي: الحي الجامعي زوبيدة حمادوش بالبليدة نموذجا. مجلة البحوث والدراسات العلمية. مجلد ١، عدد ٩ ص ص ٩-٢٥.

بدوى، عبد الرءوف محمد (٢٠١٢): دراسة علمية عن الضبط الاجتماعي والمقاومة فى الأسرة والمدرسة، مجلة التربية المعاصرة، مصر.

بو خميس، بوفوله (٢٠٠٩): أساليب التربية الأسرية وأثرها فى انحراف الأحداث، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد ٢١-٢٢ شتاء& ربيع ٢٠٠٩، عنابة، الجزائر.

جابر، سامية محمد (١٩٩٧): **القانون** والضوابط الاجتماعية. دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، مصر

خضر، فتحي حامد، الخولي، سالم ابراهيم الخولي (٢٠٠٠)، مبادئ علم الاجتماع، مصر للخدمات العلمية، القاهرة.

تهامي، حسين محمد (٢٠١٣): دراسة القضاء العرفي كآلية للضبط الاجتماعي بمحافظة شمال سيناء. مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، مجلد ٢١، عدد ٢، ص ص ١٣١-١٤١.

ذياب، فوزية (١٩٨٠): القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت

رشوان، حسين عبدالحميد (٢٠٠٣): الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر

سعد، عبدالحميد محمود (١٩٨٠): المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي،دار الثقافة للطبع والنشر، القاهرة.

سنقر، صالحة (١٩٨٨): الطفل والرعاية الاجتماعية والنفسية، دار نشر المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية

شكرى، علياء (١٩٩٧): الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عبد الفتاح، فاتن (١٩٩٣): مظاهر الاكتئاب لدي الفتاة: دراسة لعلاقة مظاهر الاكتئاب بالتنشئة الأسرية كما تدركها الفتيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم النفس، مصر.

غيث، محمد عاطف (٢٠٠٦): قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر

مدكور، إبراهيم (٢٠٠٤) : معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية، القاهرة، مصر.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٥): الوحدات المحلية والقرى والتوابع لمراكز المحافظة، بيانات غير منشورة، محافظة الوادي الجديد.

Giddens, Anthony. (2010). Sociology. New York: Polity

Gunhild Gram Giskemo (2012): Exploring the relationship between socio- economic inequality, political instability and economic growth, CMI working paper (wp 2012:2)

Analysis of the Informal Social Control Mechanisms in Rural Families of New Valley Governorate

Jacinthe I. Rihan and Hend M. Diab

Rural Sociology and Agriculture Extension Department, Faculty of Agriculture, Ain shams University, Egypt

ABSTRACT

The informal social control mechanisms contribute largely to the family stability, as it supports the norms and behavioral values within the family, reduce the deviance behavior between the family members due to political, social and economic disturbance in Egypt after two revolutions. The current study aims to: i) identify the reasons leading to the disturbances in the families, ii) investigate informal social control in rural families (through identify the legal, human and spatial contexts and monitor informal social control used in rural families), and iii) investigate factors affecting informal social control mechanisms in the sample of the study. A sample of 162 household bosses had been drawn randomly from El-Mounira village, El-Kharga district in New Valley governorate. Data were through personal interview using questionnaire form during the period from Nov. 2015 to Jan. 2016. Frequencies percentages, average, weighted average, Chi square test were used for data analysis and presentation. Findings revealed that there are six reasons for family disturbances were mainly due to the disagreement between the married couple about family decisions (weighted average = 48%). Most of the family problems get solved by the married couple without interference (weighted average = 92.6%) in the family at the household (weighted average = 92.2%). Findings also revealed that most of families in the sample (91.7%) use religion recommendations to guidance and the impact the behaviors of family members. On the other hand, results show that "bullying and intimidation" and "customs and traditions" were placed at the end of mechanisms list used in influence family members (weighted average = 62.9% and 58.3%, respectively. Finally, using Chi square analysis, the study results showed that most of the families' characteristics significantly related with the informal social mechanisms used by rural families to control the behavior of their family members.

Keywords: Social control, rural families, disturbances, New Valley governorate.